A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/54/411
29 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
البند ١١٢ من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها

بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة، وفقا لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٩/٨٠ المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ التقرير المرحلي الذي أعدته أوفيليا كالسيتاس سانتوس، المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية.

191099 191099 99-28027

المرفق

تقرير عن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية أعدته المقررة الخاصة للجنة حقوق الإنسان

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١	٣
ثانيا - أساليب العمل والأنشطة	٢ - ٢٣	٣
ألف - أساليب العمل	٢ - ٥	٣
باء - الأنشطة	٦ - ٢٣	٥
ثالثا - التطورات الدولية المتعلقة بولاية المقررة الخاصة	٢٤ - ٣٢	٨
رابعا - التطورات القطرية والإقليمية	٣٣ - ٤٩	١٠
ألف - أفريقيا	٣٣ - ٣٤	١٠
باء - آسيا والمحيط الهادئ	٣٥ - ٤١	١١
جيم - أوروبا الشرقية	٤٢	١٣
دال - أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي	٤٣ - ٤٥	١٣
هاء - أوروبا الغربية ودول أخرى	٤٦ - ٤٩	١٤

أولا - مقدمـــــة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٩/٨٠ المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩، الذي قررت فيه اللجنة أن تطلب إلى الأمين العام أن يمد المقررة الخاصة المعنية بمسألة بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية بكل ما يلزم من مساعدة بشرية ومالية، وأن يحث جميع الجهات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على التعاون بصورة وثيقة مع المقررة الخاصة لكي تنهض بولايتها كاملة ولتمكينها من تقديم تقرير مرحلي إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين وتقديم تقرير إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين.

ثانيا - أساليب العمل والأنشطة

ألف - أساليب العمل

٢ - شددت المقررة الخاصة في تقاريرها السابقة على ثلاثة عناصر هي البيع والبغاء وفي إنتاج المواد الإباحية من حيث صلتها بالاستغلال الجنسي لأغراض تجارية. وحددت منذ تقاريرها الأولى ثلاثة عوامل حفازة تعتقد أنها يمكن أن تمثل في الوقت نفسه دوافع وموانع للاستغلال التجاري للجنس - وهي نظام العدالة، ووسائط الإعلام، والتعليم. وتأكد من بحثها في هذه المسائل ما لهذه العناصر الحفازة من دور أساسي في هذه المسألة. واتضحت بسرعة ضرورة النظر في دور عامل حفاز آخر ربما يكون أهمها - وهو الأسرة. وفي عدد كبير من الحالات التي يتعرض فيها الأطفال للاستغلال، تعود جذور الاستغلال إلى الحالة العائلية.

٣ - ولذلك ستشدد المقررة الخاصة في تقريرها القادم إلى لجنة حقوق الإنسان على العلاقة بين العنف المنزلي وإساءة المعاملة والإهمال، وقابلية الطفل للوقوع فريسة الحالات الاستغلالية.

٤ - ومن أجل إلقاء نظرة عامة مقارنة على التطورات المتعلقة بالعنف المنزلي والاستغلال الجنسي لأغراض تجارية، وجهت المقررة الخاصة في حزيران/يونيه ١٩٩٩ مذكرة إلى جميع الحكومات، وهيئات ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، تطلب منها معلومات لاستعمالها في تقريرها إلى لجنة حقوق الإنسان عن المسائل التالية:

(أ) الدراسات التي أجريت في هذا الصدد، لا سيما ما يتعلق منها بالصلة بين إساءة المعاملة والإهمال في المنزل وممارسة البغاء فيما بعد؛

(ب) كيف تصل حالات إساءة المعاملة والإهمال إلى علم الحكومات والوكالات والمنظمات؛

(ج) في الحالات التي تتوافر فيها إحصائيات عن العنف المنزلي والإهمال:

'١' ما هي أنواع العلاقة بين مصدر إساءة المعاملة وضحيتها (مثلا الزوج/الزوجة؛ أحد الوالدين/الطفل أو الطفلة؛ متعاشرون؛ إلى غير ذلك)؟

'٢' ما هو تواتر إساءة المعاملة هذه؟

'٣' ما هو تحديدا نوع أو طابع إساءة المعاملة الذي للحكومة أو المنظمة أو غيرهما خبرة فيه؟

(د) فيما يتعلق بالهيكل القانوني للتعامل مع حالات إساءة المعاملة والإهمال:

'١' مَن له أن يقدم شكوى نيابة عن الطفل الذي تعرض لإساءة المعاملة أو الإهمال؟

'٢' مَن يقدم الرعاية الأولية للطفل بعد تقديم الشكوى؟

'٣' ما هي الإجراءات التي تتخذ بعد الإبلاغ عن حالات العنف المنزلي؟

'٤' ما هي الموارد القانونية وغيرها المتاحة للأطفال الذين تعرضوا لإساءة المعاملة أو الإهمال؟

(هـ) ما هي المبادرات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية التي اتخذت للتخفيف من انتشار العنف المنزلي والإهمال.

٥ - وبحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، وردت ردود من حكومتين، هما حكومتا قطر وكينيا، ومن منظمة التجارة العالمية، ومن اللجنة الوطنية في جنوب أفريقيا المعنية بإساءة معاملة الأطفال وإهمالهم، ومن المنظمات غير الحكومية التالية: الشبكة العالمية للنهوض بالشباب، ومنظمة القضاء على بغاء الأطفال في السياحة الآسيوية (الشبكة العالمية للقضاء على بغاء الأطفال، وعلى استغلال الأطفال في المواد الإباحية، والاتجار بالأطفال لأغراض جنسية)، ومنظمة المملكة المتحدة لإنقاذ الطفولة. وسيقدم تحليل لجميع الردود الواردة في التقرير القادم للمقررة الخاصة إلى الدورة السادسة والخمسين للجنة حقوق الإنسان. وستعيد المقررة الخاصة طلبها من جميع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال اهتمام وولايات المقررة، لتبعث بمعلومات ومواد إليها في مكتب مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في جنيف، لمساعدتها على إعداد تقريرها القادم.

باء - الأنشطة

٦ - حضرت المقررة الخاصة اجتماع خبراء نظمته اليونسكو في باريس يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بعنوان "التعدي على الأطفال جنسيا، واستغلال الأطفال في المواد الإباحية والولع الجنسي بالأطفال على شبكة الإنترنت: تحد دولي". وحضر الاجتماع حوالي ٣٠٠ مشترك، منهم منظمات غير حكومية، ومؤسسات، وإخصائيون يعالجون هذه الظاهرة، بغية وضع خطة عمل عالمية للتصدي لهذه الجرائم. وتناول الاجتماع في البداية المشكلة التقليدية المتمثلة في التعدي جنسيا على الأطفال والولع الجنسي بالأطفال، ثم نظر في المسألة من حيث صلتها بالإنترنت تحت ثلاثة مواضيع - تعزيز التدفق الحر للمعلومات بشكل لا يزيد من خطر تعرض الأطفال للاستغلال الجنسي؛ وكيف تصبح الإنترنت وسيلة آمنة يمكن أن يستعملها الأطفال؛ وضرورة القيام ببحوث، ورصد المعلومات، وتوعية الرأي العام. وجدير بالذكر أن المقررة الخاصة ناقشت بتعمق الأخطار التي تمثلها بالنسبة للأطفال شبكة المعلومات العالمية، وذلك في تقريرها إلى لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٩٨ (E/CN.4/1998/101).

٧ - ووضع المشتركون في المؤتمر إعلانا وخطة عمل تتضمن بعض التدابير المقترحة على اليونسكو والحكومات والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والصناعة والمربّين والأبوين ووكالات انفاذ القانون ووسائط الإعلام. وإثر المؤتمر، وضعت اليونسكو برنامج "البراءة في خطر" وهو برنامج دولي على الإنترنت يتعلق بالتثقيف وبالسلامة. وقد صُمم البرنامج لجمع المعلومات وإنشاء شبكة تجمع بين جميع الصناعات وأفرقة العمل المجتمعية لتفادي الازدواجية في الجهود الرامية إلى استعمال الإنترنت في تثقيف الأطفال والوالدين.

٨ - وترحب المقررة الخاصة بالإسهام الذي تقدمه اليونسكو في مجال وضع الاستراتيجيات لحماية الأطفال من إساءة المعاملة والاستغلال عن طريق الإنترنت.

٩ - وإثر حضور هذا الاجتماع الهام في شباط/فبراير ١٩٩٩، وجهت المقررة الخاصة مذكرة شفوية إلى المشتركين في المؤتمر ترجوهم فيها اطلاعها باستمرار على ما يجد من أحداث في العالم في مجالي الولع الجنسي بالأطفال والإنترنت. وهي تود اغتنام هذه الفرصة لتشكر من استجابوا لذلك الطلب ولتجدد نداءها للحصول على تلك المعلومات من جميع الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وغيرها من الهيئات القادرة على مساعدتها في ذلك. وستسهم المعلومات التي ترد عليها كثيرا في إعداد التقارير التي ستقدمها في المستقبل إلى لجنة حقوق الانسان والجمعية العامة.

١٠ - وحضرت المقررة الخاصة الدورة الثامنة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية المعقودة في فيينا من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/ مايو ١٩٩٩. وخلال المناقشة بشأن منع الجريمة ومعاملة المجرمين، أكدت المقررة الخاصة من جديد دعوتها إلى معاملة الأحداث في مجال العدالة معاملة أكثر شمولا، وإلى استمرار الجهود الرامية إلى جعل الدول الأطراف تنفذ المعايير الدولية لحماية الأطفال الذين يخرقون القانون تنفيذا

أكثر فعالية، والقيام في الوقت نفسه بوضع معايير للأطفال الضحايا الذين يطلبون حماية القانون لهم. وأكدت أهمية هذه المعايير، كوقاية وكعلاج، في تجنب تعرض الطفل المشتكي إلى العدالة للأذى من جديد.

١١ - وحثت المقررة الخاصة اللجنة على النظر في مسألة استغلال الأطفال في المواد الإباحية عند نظرها في الجرائم الحاسوبية خلال مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي سيُعقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٠. ووجهت انتباه اللجنة أيضا إلى ما استنتجته مرارا من وجود صلة وثيقة بين حالة الأطفال الذين تعنى بهم ولايتها وبين إساءة استعمال المخدرات. وأوصت بأن يأخذ مكتب مكافحة المخدرات ومنع الجريمة هذا العامل في اعتباره عند قيامه بمبادراته بما في ذلك الجمع والتحليل المتعمقان للبيانات المتعلقة باساءة استعمال المخدرات لدى الأطفال، مجزأة حسب العمر ونوع الجنس وغيرهما من الحالات الشخصية التي ربما تسهم في جعل الأطفال أكثر تعرضا لتلك الأشكال من الإدمان.

١٢ - ووجهت المقررة الخاصة انتباه اللجنة أيضا إلى أنشطة الفريق العامل المعني بوضع مشروع بروتوكول اختياري لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية. وأكدت ضرورة التنسيق بين الفريق العامل وبين اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (مشروع بروتوكول لمكافحة تهريب المهاجرين، ومشروع برتوكول لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص). وحضرت المقررة الخاصة الدورة الرابعة لتلك اللجنة، المعقودة في فيينا من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه.

١٣ - واضطلعت المقررة الخاصة منذ دورة الجمعية العامة الثالثة والخمسين ببعثتين قطريتين. كانت الأولى زيارة إلى بلدين هما بلجيكا وهولندا، بدعوة من حكومتي البلدين. وزارت المقررة الخاصة بروكسل من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨؛ وزارت لاهاي وأمستردام يومي ٣ و ٤ كانون الأول/ ديسمبر. وتشاورت خلال الزيارة مع منظمات حكومية وغير حكومية بشأن مسائل تتعلق بولايتها.

١٤ - وقد اهتمت المقررة الخاصة بزيارة هذين البلدين في سعي لإجراء دراسة أعمق للشواغل المتعلقة بولايتها والتي تواجهها البلدان المتقدمة النمو، والقيام، بشكل أخص، بزيارة قطرية إلى بلد في أوروبا الغربية. ويعود اهتمامها ببلجيكا أساسا إلى قضية مارك ديترو Marc Dutroux المتهم باختطاف واغتصاب وقتل عدة فتيات صغيرات، وسط شكوك في أنه ينتمي إلى شبكة من المولعين جنسيا بالأطفال. وبالنسبة لقضية ديترو لم تكن هناك معلومات جديدة كثيرة متاحة، لأنه لم يُقدم بعد إلى المحاكمة، ولكن المقررة الخاصة تلقت بسطة مفيدة جدا عن حالة الأطفال الذين يُتَّجر بهم في البلدين لمختلف الأغراض.

١٥ - واطلعت المقررة الخاصة أيضا باهتمام على طريقة تصدي البلدان التي تُستعمل فيها الإنترنت بكثافة للتحدي الذي تمثله وسيلة الاتصال تلك في سياق ولايتها.

١٦ - والمقررة الخاصة تشكر بحرارة حكومتي بلجيكا وهولندا والأشخاص الذين تشرفت بلقائهم خلال الزيارة، للحوار المفتوح المثمر الذي أجروه معها. وسيقدم تقرير هذه البعثة إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والخمسين.

١٧ - وبدعوة من حكومة غواتيمالا، أدت المقررة الخاصة زيارة إلى ذلك البلد من ٩ إلى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ لدراسة مسائل بيع الأطفال والاتجار بهم واستغلالهم جنسيا لأغراض تجارية. والتقت المقررة الخاصة خلال زيارتها بوزير الخارجية وبعدة مسؤولين كبار في الهيئات القضائية والتشريعية والتنفيذية. والتقت بالسلطات الإدارية والدينية وبممثلي عدة سفارات، ومنظمات غير حكومية وبأفراد عاديين.

١٨ - وأدت المقررة الخاصة زيارات إلى أربع مدن في غواتيمالا: تيكوم أومان، وإسكوينتلا، ومدينة غواتيمالا، وكوبان. وأجرت تحقيقات ليلا على الموقع في تلك المدن للاطلاع على حالة الأطفال في الشوارع والحانات والنوادي الليلية، وكانت لها أيضا فرصة زيارة عدة ديار للأيتام في مدينة غواتيمالا.

١٩ - واهتمت وسائط الإعلام كثيرا بالزيارة، وشددت أساسا على مسألة بيع الأطفال وصلتها بالتبني الدولي. وتحادثت المقررة الخاصة مع الصحافة كامل مدة زيارتها وأطلعتها على استنتاجاتها الأولية وتوصياتها التالية:

(أ) إن اشتراك المحامين والعدول في حالات التبني الدولي اشتراك غير قانوني ولا يخضع في معظم الأحيان للمراقبة، وقد أعربت كل من القطاعات الحكومية وغير الحكومية عن الحاجة إلى إعادة النظر في اجراءات التبني ومتابعتها؛

(ب) ينطوي العديد من حالات تبني الأطفال الدولي في غواتيمالا على "بيع"؛

(ج) ينبغي للحكومة أن تضع صكوكا قانونية تنظم عملية التبني وتشرف عليها بتعزيز قوانين التبني وبتنفيذ مدونة جديدة معنية بالأطفال والشباب، مثلما سبق أن وافقت على القيام به عندما صدّقت على اتفاقية حقوق الطفل؛

(د) ينبغي الشروع في تطبيق برنامج تدريبي لتثقيف الشرطة الوطنية بحقوق الإنسان، لا سيما حقوق الطفل.

٢٠ - وتود المقررة الخاصة أن تشكر حكومة غواتيمالا على دعوتها، وأن تعرب عن تقديرها لما تلقته من تعاون ومساعدة من كل من الحكومة ووكالات الأمم المتحدة، لا سيما المكتب الميداني للمفوضة السامية لحقوق الإنسان في غواتيمالا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعثة الأمم المتحدة للتحقق من حالة حقوق الإنسان في غواتيمالا.

٢١ - وسيقدم التقرير عن زيارة غواتيمالا إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها القادمة.

٢٢ - وبدعوة من الحكومة، ستؤدي المقررة الخاصة زيارة إلى جمهورية فيجي من ١١ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وقد أصبح يساور المقررة الخاصة قلق بسبب تقارير بلغتها تفيد بأن فيجي وبعض جزر المحيط الهادئ الأخرى أصبحت مقصدا يزداد عليه إقبال سياح الجنس المولعين بالأطفال - الذين يسافرون إلى أماكن معيَّنة أساسا لغرض التعدي جنسيا على الأطفال، أو من يرتكبون ذلك التعدي خلال إجازات أخرى مشروعة.

٢٣ - وتعتزم المقررة الخاصة الاجتماع بممثلين عن حكومة فيجي، وبنواب برلمانيين وبمسؤولين من القطاع السياحي وبمنظمات غير حكومية ووكالات معنية بحماية الأطفال.

ثالثا - التطورات الدولية المتعلقة بولاية المقررة الخاصة

٢٤ - في المؤتمر العالمي لمكافحة استغلال الأطفال الجنسي لأغراض تجارية، المعقود سنة ١٩٩٦ في استوكهولم، عُهد لمعهد البلدان الأمريكية للأطفال بجمع وتعميم جميع البيانات المتاحة عن الموضوع في أمريكا اللاتينية. وفي آذار/ مارس ١٩٩٩ عُقدت في مونتيفيديو حلقة دراسية بعنوان "العنف الجنسي واستغلال الأطفال في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي" قدم فيها معهد البلدان الأمريكية للأطفال ١٠ دراسات بحثية أُجريت منذ عقد المؤتمر. وشملت الدراسة أوروغواي، والبرازيل، وبوليفيا، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا. وهي دراسة ترمي إلى تعزيز وضع استراتيجيات وخطط عمل تشدد على منع استغلال الأطفال جنسيا.

٢٥ - واستنتج البحث الذي أُجري في جميع هذه البلدان، أن الآلاف من الأطفال يقعون ضحية مختلف أشكال الاستغلال الجنسي، والبغاء، والاتجار بالأطفال، والاستغلال في المواد الإباحية، والسياحة الجنسية، وأن هناك عدة عناصر مشتركة بين تلك البلدان تبرر التشديد على معالجة الموضوع إقليميا.

٢٦ - ودعا البيان الختامي للمؤتمر الدول إلى إنشاء فرقة عمل إقليمية لدراسة واقتراح إصلاحات قانونية للتشريعات السارية بشكل يأخذ في الاعتبار تزايد إساءة المعاملة والاستغلال الجنسيين لأغراض تجارية، ولوضع تصنيف للجرائم الجديدة المقترفة في حق الأطفال، ولتجريم إنتاج المواد الإباحية التي تستغل الأطفال وتوزيعها والاتجار بها وحيازتها. واعترف الاعلان بالحاجة إلى التوعية وإلى تنظيم الحملات الإعلامية حول هذا الموضوع على الصعيد الوطني وإلى ادماج التعليم الجنسي في النظام المدرسي بوصفه أداة إضافية لحماية الأطفال. وتود المقررة الخاصة أن تضيف تأييدها لهذا الإعلان، وأن تحث الدول المعنية على الوفاء بأسرع ما يمكن بالالتزامات التي قطعتها على نفسها.

٢٧ - وعقدت في جنيف يومي ٢١ و ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٩٩ مشاورة لمنظمات غير حكومية بعنوان "الاتجار وصناعة الجنس العالمية: الحاجة إلى إطار لحقوق الإنسان". وكانت المشاورة مبادرة مشتركة اتخذتها أربع منظمات غير حكومية هي الهيئة الدولية لمكافحة الرق، والتحالف من أجل مكافحة الاتجار بالنساء، وفريق القانون الدولي لحقوق الإنسان، والحركة الدولية لمكافحة جميع أشكال التمييز والعنصرية. وقد جمعت منظمات غير حكومية وممثلين عن هيئات تابعة للأمم المتحدة تعمل في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص وغير ذلك من المسائل ذات الصلة. واعترفت المشاورة بأنه رغم أن جريمة الاتجار بالأشخاص تشمل الاتجار بالنساء والرجال والأطفال، فإنه ينبغي التمييز بين الراشدين والأطفال، لأن مركز الأطفال القانوني واحتياجاتهم تختلف كثيرا عن مركز واحتياجات الراشدين. ورغم أن المشاورة تناولت أساسا مسألة الاتجار بالنساء لأغراض الاستغلال الجنسي، فإن المقررة الخاصة ترحب بتلك المبادرة التي تذكي المناقشة العامة بشأن تحديد أحسن السبل لمكافحة هذه الظاهرة المتنامية بسرعة والتي تؤثر على النساء والأطفال على حد سواء.

٢٨ - وترحب المقررة الخاصة باعتماد الاتفاقية ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية في حزيران/يونيه ١٩٩٩ بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها. وورد في الاتفاقية ما يلي: يتخذ كل عضو يصدق على هذه الاتفاقية تدابير فورية فعالة لكفالة حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها، على سبيل الاستعجال (المادة ١). وهي تصف أسوأ أشكال عمل الأطفال (المادة ٣) بأنها تشمل:

(أ) جميع أشكال العبودية أو الممارسات الشبيهة بالعبودية كبيع الأطفال والاتجار بهم والعبودية بسبب الدين أو عبودية الأرض والعمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك تجنيد الأطفال قسرا أو إجباريا لاستخدامهم في المنازعات المسلحة؛

(ب) استخدام الطفل أو جره أو عرضه للبغاء أو إنتاج مواد إباحية أو لممارسات إباحية؛

(ج) استخدام الطفل أو جره أو عرضه لأنشطة غير قانونية ولا سيما لإنتاج المخدرات والاتجار فيها، على النحو المحدد في المعاهدات الدولية ذات الصلة؛

(د) الأعمال التي يرجح، بسبب طبيعتها أو الظروف التي تمارس فيها، أن تهدد صحة الأطفال أو سلامتهم أو أخلاقهم.

٢٩ - ونوقش عمل الأطفال خلال الدورة الرابعة والعشرين للفريق العامل المعني بأشكال الرق المعاصرة، المعقودة في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٩. (انظر E/CN.4/Sub.2/1999/17). وكان يساور المقررة الخاصة قلق شديد لورود تقارير على الفريق العامل تفيد بوجود استغلال جنسي لعمال المنازل من الأطفال. وقد أثار جزعها الاطلاع على مدى انتشار إساءة معاملة الخادمات في السفارات. وأفيد بأنه ليس لتلك الخادمات، ومعظمهن من القاصرات، وسائل انتصاف، إذ أن لأرباب عملهن في معظم الحالات مركز

دبلوماسي، ولهم بالتالي حصانة من العقاب. وأفادت إحدى المنظمات العاملات في فرنسا أن ٢٥ في المائة من الضحايا الذين قدمت لهم المساعدة هم من الأطفال العاملين لدى دبلوماسيين. وهم من أصل جغرافي متنوع يشمل إندونيسيا، وإريتريا، وبنن، وتوغو، وسري لانكا، والسودان، والفلبين، وكوت ديفوار، ومالي، ومدغشقر، والنيجر. ومعظمهم وضعتهم أسرهم في الخدمة المنزلية بأمل أن يذهبوا إلى المدرسة، وسُلم بعضهم من طرف أبويهم إلى دائن أو اختُطفوا.

٣٠ - وتناول الفريق العامل أيضا مسألة الاتجار بالأعضاء والأنسجة البشرية. وشاهد الفريق شريط فيديو يتضمن معلومات عن الاتجار بأعضاء بشرية لأطفال وراشدين، أشير فيه إلى بلدان من أمريكا اللاتينية وإلى الاتحاد الروسي. وأشار رئيس الفريق إلى أن خطورة المعلومات التي تضمنها شريط الفيديو تبرر قرار الفريق العامل بالنظر في المسألة، بالرغم من وجود معلومات تنكر وجود ذلك الاتجار. وطلب الفريق العامل من المقررة الخاصة أن تواصل، في إطار ولايتها، الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالاتجار بالأطفال، مثل نقل الأعضاء.

٣١ - وفي آب/أغسطس ١٩٩٩، اتصلت المقررة الخاصة بمنظمة الصحة العالمية وطلبت اجتماعا بموظفين طبيين مختصين قادرين على تقديم مشورة مباشرة إليها بشأن إمكانية القيام طبيا بالعمليات المزعومة. وقرر عقد الاجتماع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

٣٢ - وترحب المقررة الخاصة بإنشاء المركز الدولي للأطفال المفقودين والمستغلين، في عام ١٩٩٩. ويتمثل هدف المركز أساسا في توفير استجابة دولية منسقة لمشكلة الأطفال المفقودين والمستغلين. ويعمل المركز منذ تكوينه على إنشاء مركز دولي للموارد، وتحديد "أنسب الممارسات" لتوعية الرأي العام، ووضع أدوات ومبادئ توجيهية لصناع القرار والعاملين في هذا المجال. وهو يعتزم إنشاء شبكة عالمية لتعميم الصور والمعلومات عن طريق الإنترنت بشأن الأطفال المفقودين والمستغلين، والدعوة إلى إدخال تغييرات في القوانين والمعاهدات والسياسات العامة بشكل يعزز حماية الأطفال ويحسن الاستجابة في الحالات التي يتعرض فيها الأطفال لذلك النوع من الأذى.

رابعا - التطورات القطرية والإقليمية

ألف - أفريقيا

مصر

٣٣ - في آذار/ مارس ١٩٩٩، فتحت حكومة مصر تحقيقا في تقرير عن بيع أعضاء الأطفال. وأفادت التقارير التي تلقتها أن ٢٥ طفلا توفوا في فترة ثلاثة أشهر في عام ١٩٩٨. وكان جميع الأطفال من المقيمين في دار للأيتام في محافظة المنوفية، وتوفوا نتيجة توقف القلب ومشاكل طبية أخرى[١].

نيجيريا

٣٤ - أثارت جزع المقررة الخاصة تقارير تفيد بأن نيجيريا أصبحت بلد عبور للاتجار بالأطفال إلى غابون. وكثيرا ما يتلقى الأطفال وأسرهم وعودا بتحسين مستويات عيشهم وبفرص الدراسة في بلدان أخرى لإبعادهم عن منازلهم. وعندما يصل الأطفال إلى غابون يجدون أنفسهم مضطرين للعمل أو يعملون كرقيق في المزارع. والأطفال معدومون أو قليلو المال وغير قادرين على دفع تكلفة الرجوع إلى بلدهم حتى لو استطاعوا مغادرة المزارع التي يعملون فيها. وخلال السنوات الأخيرة، حاولت دائرة الهجرة النيجيرية وقف هذا الشكل من الاتجار وقامت بعدة مداهمات لشبكات الاتجار. وفي عام ١٩٩٦ أسفرت إحدى تلك المداهمات عن إطلاق سراح ٨٦ طفلا من الأطفال المستعبدين، وأسفرت مداهمة أخرى في عام ١٩٩٧ عن إطلاق سراح أطفال من أصل نيجيري، وتوغولي، وبنيني، وغاني.

باء - آسيا والمحيط الهادئ

استراليا

٣٥ - يتواصل ورود تقارير على المقررة الخاصة عن حالات إساءة معاملة يرتكبها الرجال الاستراليون في بلدان أخرى من آسيا والمحيط الهادئ. وفي أيار/ مايو ١٩٩٩ أدين رجل بالتعدي جنسيا على أطفال في أوائل ١٩٩٧، خلال سفره في فنوم بنه. وشملت الجرائم التي أدين بها الاتصال الجنسي وجرائم أخرى في حق فتيات قاصرات، وحيازة وإظهار مواد إباحية تستغل الأطفال. وأخذ صورا لفتيات، لا يتجاوز سن بعضهن ١١ سنة، عندما كان في كمبوديا، ثم هرب تلك الصور إلى استراليا وأظهرها إلى أحد العاملين معه[٢]. وجرت محاكمة أخرى في عام ١٩٩٩ في ملبورن، استراليا، اتهم فيها رجل بإساءة معاملة أطفال جنسيا في فيجي. وحوكم بموجب قانون الجرائم (سياحة الجنس والتعدي على الأطفال) الذي بدأ العمل به في عام ١٩٩٤ لمكافحة إساءة معاملة الاستراليين للأطفال جنسيا خارج بلدهم.

الصين

٣٦ - وضعت الصين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة خطة تعاون تدوم خمس سنوات، ستنفذ بين سنتي ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ وتشدد، في جملة أمور، على اختطاف الأطفال وحماية حقوق الفتاة. وترمي الخطة إلى تعزيز حماية الأطفال المعرضين لخطر الاختطاف، وأطفال الشوارع، وتشدد على مسائل توفير الصحة والتعليم لأطفال العمال المهاجرين في المدن.

فيجي

٣٧ - في فيجي، ينتظر أحد الاستراليين المحاكمة[٣] بتهمة ارتكاب ٣٤ جريمة جنسية في حق الأطفال. وقد اعتقل في آب/أغسطس ١٩٩٧ بعد أن أشعرت الشرطة الاسترالية شرطة فيجي بأن حاسوبا على ملك ذلك الرجل يتضمن صورا إباحية لفتيات فيجيات قاصرات.

اليابان

٣٨ - اعترف طفل يبلغ ١٤ سنة من العمر في طوكيو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ بأنه أجبر صديقته البالغة ١٤ سنة من العمر على ممارسة الجنس مع مدرس يبلغ ٣٩ سنة من العمر مقابل ٠٠٠ ٣٠ ين (٢٦٠ من دولارات الولايات المتحدة) في ١٠ مناسبات، وذلك للحصول على مال يسدد به ديونا تراكمت عليه في لعب البوكر بالحاسوب. وهدد الطفل الفتاة بإنهاء علاقته معها إذا لم تتعاون. وسبق للمقررة الخاصة أن أعربت في مناسبات سابقة عن قلقها بشأن ما يمثله الإدمان على القمار من دافع يحمل الأطفال على البغاء. وقد أثار جزعها الشديد الاطلاع على حالات أسفر فيها ذلك الإدمان عن قيام أطفال بحمل آخرين على البغاء.

جزر سليمان

٣٩ - في جزر سليمان، عقد مؤتمر دام ثلاثة أيام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، شدد على حماية الأطفال. واعترف المؤتمر بأن إساءة معاملة الأطفال تحدث في الجزيرة وأنه ينبغي القيام بعمل ملموس لمعالجتها. وأسفر المؤتمر عن مجموعة من التوصيات المحددة تتضمن استعراض التشريعات ذات الصلة الموجودة، وإنشاء وحدة لحماية الأطفال داخل قوة الشرطة، واعتماد خطة عمل استكهولم كإطار عمل لمنع استغلال الأطفال جنسيا لأغراض تجارية في جزر سليمان.

سري لانكا

٤٠ - تلقت المقررة الخاصة تقارير تفيد بأن بغاء الأطفال لا يزال يتزايد في سري لانكا، ويؤثر على الصبيان بشكل خاص. وقدرت بعض المصادر أن هناك حوالي ٠٠٠ ١٥ من الصبيان الممارسين للبغاء في أحد المنتجعات الشاطئية حاليا، وهو عدد يتجاوز ضعف تقديرات عام ١٩٩١. وأفاد مدافعون عن حقوق الأطفال أن سياحة الجنس لاستغلال الصبيان صناعة مفتوحة على الشواطئ ويزعم أن أطفالا لا تتجاوز سنهم الثمانية يشتركون في ذلك. ويشعر أولئك المدافعون بخيبة أمل لضعف ردود الرأي العام وقطاعات المجتمع القادرة عن تحسين حالة الأطفال، مثل الأبوين، والمجتمعات المحلية، والزعماء الإقليميين. وأعرب أولئك المدافعون عن الشك في أن التردد في الاحتجاج على الوضع قد يكون يعود إلى الخوف من فقدان الإيرادات التي تولدها السياحة. ويرى آخرون أن التردد في الاحتجاج العام من استغلال الأطفال جنسيا ينبع من نوع من الإيمان بالقضاء والقدر: إذا مارس الطفل البغاء فذلك قدره. وهناك تخوف أيضا من أن الأطفال الصغار يتعرضون للاتجار بهم إلى خارج المنطقة[٤]. وترحب المقررة الخاصة باشتراك حكومة سري لانكا في البحث عن حل وتثني على جهودها الرامية إلى مكافحة إساءة معاملة الأطفال جنسيا. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٩، اعتقلت شرطة السياحة نرويجيا بتهمة الاتصال جنسيا بصبي يبلغ ١٤ سنة من العمر.

مقاطعة تايوان الصينية

٤١ - أفادت تقارير تلقتها المقررة الخاصة، أن ٧٦٢ شخصا تورطوا في معاملات جنسية مع أطفال أو قُصر في مقاطعة تايوان الصينية بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وفي الفترة نفسها، اعتقلت السلطات ٤٦٨ من المتجرين وأنقذت ١٠٠ ١ طفل من الاستغلال الجنسي. ويقدر أن ٧٠ في المائة

من حالات إساءة المعاملة جنسيا في مقاطعة تايوان الصينية تشمل أطفالا، مما يشير إلى أن انتشار إساءة المعاملة لم ينخفض خلال السنوات الأخيرة. ولا تزال المواد الإباحية تمثل مشكلة، و ٧٠ في المائة من أكثر ٣٠ موقع إنترنت شعبية يتضمن مواد إباحية[٥].

جيم - أوروبا الشرقية

رابطة الدول المستقلة

٤٢ - في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٩ عـُقدت أول مناقشة عالمية على الإنترنت بشأن الاتجار الجنسي في رابطة الدول المستقلة. وأشرف على المناقشة الحاسوبية معهد ميراماد في موسكو، ودعا المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى منظمات حقوق الإنسان في جميع أنحاء الاتحاد السوفياتي السابق ومنغوليا، والاشتراك على الإنترنت في مناقشة مسألة الاتجار في تلك المناطق. ويقدر المعهد عدد من يشملهم الاتجار من النساء والأطفال من رابطة الدول المستقلة ويـُرغمون على البغاء بعشرات الآلاف في أكثر من ٤٣ بلدا. واشترك حوالي ٥٠٠ ١ شخص في المناقشة التي ضمت ١٧٣ موقعا من المنطقة، وكذلك ٥٢ جماعة دولية من بلجيكا، وألمانيا، وهولندا، وتايلند، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية[٦].

دال - أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي

البرازيل

٤٣ - تثني المقررة الخاصة على حكومة البرازيل لتكثيف جهودها لمكافحة إنتاج وتعميم المواد الإباحية على الإنترنت. وفي عام ١٩٩٨ اعتـُقل ستة أشخاص ووجـّهت إليهم تهمة توزيع صور إباحية لأطفال لا تتجاوز سن بعضهم السنتين. وتشير بعض التقارير إلى أن نسبة مئوية كبيرة من مواقع الإنترنت التي تتضمن أطفالا يقومون بأنشطة إباحية ناشئة في البرازيل. وحاولت السلطات هناك غلق أكبر عدد ممكن من مواقع الإنترنت تلك وتقديم المشتركين فيها إلى العدالة. وينص القانون البرازيلي على عقوبة تصل إلى خمس سنوات سجنا لمن تثبت إدانته بالاشتراك في استغلال الأطفال في المواد الإباحية.

كوستاريكا

٤٤ - أبرزت الشبكة التليفزيونية سي إن إن (CNN) هذا العام في برنامج وثائقي مشكلة التنامي السريع لسياحة الجنس التي تستغل الأطفال في كوستاريكا. وتسعى الحكومة والسلطات السياحية في البلد الى التعريف بكوستاريكا بوصفها مقصدا سياحيا، ولكن ذلك أدى، مع الأسف، إلى اجتذاب زائرين غير مرغوب فيهم. ويتعرض العديد من الأطفال أيضا إلى إساءة المعاملة من سياح يزورون البلد للقيام بأنشطة سياحية مقبولة ولكنهم يستغلون الحالة السائدة. وتشير الدراسات التي أجريت في هذا المجال إلى أن المسيئين هم أساسا من الجنسيات التالية: الولايات المتحدة، وألمانيا، واستراليا، وبريطانيا، وفرنسا[٧].

كوبا

٤٥ - في نيسان/أبريل، حُكم على ٧ كوبيين بسبب جرائم جنسية شملت تلميذات. وصدرت على خمس رجال وامرأتين أحكام بالسجن بين ٣ و ٣٠ سنة بتُهم الفساد وتوريط أحداث، واتُهموا بحمل فتيات على القيام بممارسات جنسية، إما بوعد بالمال أو بالتهديد بإحداث ضرر بدني. وحُكم على الأشخاص السبعة في إطار القانون الجنائي الكوبي الذي عُدل مؤخرا، والذي يشدد العقوبات على الجرائم الجنسية التي تشمل أحداثا[٨].

هاء - أوروبا الغربية ودول أخرى

الاتحاد الأوروبي

٤٦ - مول الاتحاد الأوروبي برنامجا لتثقيف السكان بأخطار ومشاكل سياحة الجنس التي تستهدف الأطفال. ويتضمن جزء من هذا البرنامج إنتاج أشرطة فيديو لعرضها في الطائرات، وعُمم بحلول أيار/ مايو ١٩٩٩ أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ من الكتيِّبات في فرنسا وبلجيكا وألمانيا[٩].

ألمانيا

٤٧ - في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، أُدين رجل ألماني بتهمة إساءة معاملة الأطفال جنسيا في بانكوك وباتايا، في تايلند. وثبتت عليه تهمة إساءة معاملة ١٢ طفلا جنسيا، معظمهم من الصبيان بين سن ١٠ و ١٣. وقد ارتكب تلك الجرائم أثناء عمله ككبير العمال في شركة ألمانية في بانكوك.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

٤٨ - ترحب المقررة الخاصة بعدة تطورات جديدة تتضمن صدور مبادئ داخلية جديدة للشرطة تعامل ممارسي البغاء من الأطفال كضحايا جرائم وليس كمجرمين. ومما يشجع المقررة الخاصة أيضا الجهود التي تبذلها المملكة المتحدة لتعزيز الصلات بين المحاكم والمدارس والخدمات الاجتماعية والصحية، لمكافحة استغلال الأطفال جنسيا لأغراض تجارية، وكذلك إدخال تشريعات تتعلق بالحصانة من الاختصاص المحلي، وتعطي لمحاكم المملكة المتحدة سلطة مقاضاة الأشخاص المتهمين بإساءة معاملة الأطفال جنسيا[١٠]. وفي آذار/ مارس ١٩٩٩، قدم مفتشون من المملكة المتحدة تدريبا إلى الشرطة في تايلند على أساليب التحقيق في الجرائم الجنسية التي تشمل الأطفال[١١].

الولايات المتحدة الأمريكية

٤٩ - في آذار/ مارس ١٩٩٩، أجرت الولايات المتحدة بنجاح محاكمتها الأولى في إطار القانون الاتحادي لعام ١٩٩٤ الذي يستهدف سواح الجنس الذين يسيئون معاملة الأطفال. وأُدين رجل من الولايات المتحدة بعد اعتقاله بتُهم حصوله على بطاقة ولادة مزيفة لطفل من هندوراس يبلغ ١٥ سنة من العمر هربه إلى داخل البلد. وقد عاش الرجل مع الطفل وأساء معاملته مدة تقارب السنة[١٢].

الحواشي

(١) Associated Press, Egypt orphanage accused of selling children's organs", 19 March 1999.

(٢) Australian Associated Press, "Western Australian tourist guilty of 24 overseas child sex charges", AAP newsfeed, 26 May 1999.

(٣) في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩.

(٤) Marwann Macan-Markar, "No protests for paedophile's prey", SUN, 16 May 1999.

(٥) ECPAT Newsletter No. 26, January 1999, Citing ECPAT-Taiwan Newsletter No. 2, Oct./Nov. 1998.

(٦) A transcript and summery of the discussions is availalble from Miramed at Ralcgon. Com.

(٧) Casa Alianza, press release, 1 March 1999, at http://www.casa-alianza.org Para 20.

(٨) "Court jails seven for sex crimes", ECPAT Newsletter, May 1999.

(٩) Rory Watson, "In-flight video bid to combat sex tourism", HERALD (Glasgow, UK), 27 May 1999.

(١٠) "Victim status for child prostitutes", Daily Telegraph, 7 October 1998.

(١١) "UK police aid Thai paedophile crackdown", ECPAT Newsletter, May 1999.

(١٢) "Florida professor quilty of importing boy for sex", ibid.